الحكومة الالكترونية ودورها في ترشيد سياسات التعليم في ظل جائحة كورونا (العراق أنموذجاً)

Electronic Governance And Its Role In Goodness Policies In Higher Education In Shade Of Covid-19 (Iraq as A Sample)

م.د. علي حسين ياسين*

Dr. Ali Hussein Yaseen

الملخص:

الحكومة الالكترونية تعد من الركائز الاساسية التي تبنى عليها ثقافة الشعوب من خلال مساهمتها بشكل أو بآخر لتحسين الاداء المؤسسي للحكومات والحد من البيروقراطية الموجودة وادخال التكنولوجية في أغلب مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية , كذلك عملت الحكومة الالكترونية على ترشيد السياسات ورفع مستوى الاداء الحكومي لاثاره الايجابية التي تنعكس على القطاعات كافة والوصول لنظام حكم يتلائم مع الكوارث والازمات الطارئة خاصة مع وضع معظم حكومات دول العالم قيود على التحرك وما تبعه ذلك من اقفال قسري لمعظم إلادارات العامة والمؤسسات التعليمية على حدٍ سواء .

* Alih.y@uomsul.edu.iq

من خلال ذلك حاولت الدراسة رصد اليات وأجراءات الحكومة الالكترونية في ترشيد سياسات التعليم خلال جائحة كورونا وبيان مدى جاهزية القطاعات الحكومية لتقديم الخدمات إلكترونياً ونشر المعارف والخبرات وتعميق المفاهيم التي تساعد مديري تقنية المعلومات في القطاعات الحكومية في تطبيق مفاهيم الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها من جانب، والتوعية لتعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من الخدمات الالكترونية في ترشيد السياسات من جانب آخر. فضلاً عن بحث الإرادة السياسية والدعم الذي تقدمه لتحديث الدولة وبما يمكنها من الاسهام بقوة في تطوير مؤسساتها وترشيد السياسات .

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية ، التعليم الالكتروني ، سياسات التعليم , جائحة كورونا.

Abstract:

E-government is one of the main pillars upon which the culture of peoples is built through its contribution in one way or another to improving the institutional performance of governments, reducing the existing bureaucracy and introducing technology in most areas of social, economic and political life. On all sectors and access to a system of government that is compatible with disasters and emergency crises, especially with the placing of most of the world’s governments restrictions on movement and the subsequent

forced closure of most public administrations and educational institutions alike.

Through this, the study attempted to monitor the mechanisms and procedures of e-government in rationalizing education policies during the Corona pandemic, and to indicate the readiness of government sectors to provide services electronically, disseminate knowledge and experiences, and deepen concepts that help IT managers in government sectors in applying e-government concepts and applications on the one hand, and raising awareness to define society. On the other hand, the advantages of the transition to a digital society and how to take advantage of electronic services in rationalizing policies. As well as examining the political will and the support it provides to modernize the state, so that it can contribute strongly to developing its institutions and rationalizing policies.

Keywords: E-government, e-learning, education policies, Corona pandemic.

المقدمة:

تعد الحكومة الالكترونية الركيزة الاساسية التي تبنى عليها ثقافة الشعوب وتطورها والنهوض بها وإذ ساهمت بشكل أو بآخر لتحسين الاداء المؤسسي للحكومات من خلال تطبيقها لاليات تحد من البيروقراطية الموجودة للمؤسسات الرسمية وادخال التكنولوجية في أغلب مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية نظراً لأتساعها وانتشارها الواسع مما أثر على ترشيد السياسات ورفع مستوى الاداء الحكومي لاثاره الايجابية التي تنعكس على القطاعات كافة والوصول لنظام حكم يتلائم مع الكوارث والازمات الطارئة خاصة مع وضع معظم حكومات دول العالم قيود على التحرك وما تبعه ذلك من اقفال قسري لمعظم إلادارات العامة والمؤسسات التعليمية على حدٍ سواء , مما أدى إلى انتقال معظم الخدمات العامة إلى الفضاء إلالكتروني مع ما يسببه ذلك من ضغوط على البنية التحتية الرقمية من ناحية وتدني كفاءة الخدمات الحكومية إلالكترونية من ناحية أخرى , من خلال ذلك حاولت الدراسة رصد اليات وأجراءات الحكومة الالكترونية في ترشيد سياسات التعليم وأبرز المعوقات التي واجهتها وامكانية تطويرها ضمن مسارات محددة .

أهمية الدراسة:

مما سبق يمكن القول أن أهمية هذه الدراسة متأتية من عدة اعتبارات يمكن أيجازها بالاتي:

١- تساهم الحكومة الالكترونية في ترشيد السياسات العامة ورفع كفاءة الاداء الحكومي عبر تحركها في إطار من الشفافية والمسالة والرقابة وسيادة القانون على جميع افراد المجتمع.

٢- الحكومة الالكترونية مشروع لا يقتصر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل يتعداه الى تحقيق التنمية على المستويات كافة ومنها التنمية التعليمية.

٣- تسهل الحكومة الالكترونية سرعة التواصل الاجتماعي من خلال تطبيقات الكترونية متعددة خلال الازمات والكوارث كما حصل أثناء تفشي جائحة كورونا لاغلب دول العالم.

٤- الحكومة الالكترونية تركز على الامان والسرية في تنفيذ الاعمال المؤكلة اليها , مايعني القضاء على مظاهر الفساد والبيروقراطية.

أشكالية الدراسة:

تكمن أشكالية الدراسة للاجابة عن تساؤل رئيس مفادة "على الرغم من الاليات والاجراءات المتبعة في تعميم الحكومة الالكترونية على القطاعات كافة الا أنها لم تستطيع ترشيد السياسات التعليمية في ظل جائحة كورونا؟ وهذه الاشكالية تثير جملة من التساؤلات اهمها:

١- ماهي الاليات والاجراءات المتبعة خلال جائحة كورونا لمعالجة السياسة التعليمية؟

١- هل أستطاعت الحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني على وجه الخصوص من ترشيد سياسات التعليم في ظل جائحة كورونا؟

٢- ماهي الاشكاليات التي رافقت الحكومة الالكترونية لترشيد سياسات التعليم خلال جائحة كورونا والاغلاق الكلي الذي رافقها؟

فرضية الدراسة:

من خلال الاشكالية أعلاه تفترض الدراسة بانه: " رغم سعي الحكومة العراقية في ترصين وتعزيز البنى التحتية للحكومة الالكترونية الا أنها لم تساهم بشكل أيجابي في ترشيد سياسات التعليم خلال جائحة كورونا " ومعالجة القصور والوصول لنظام حكم يتلائم مع الكوارث والازمات الطارئة.

منهجية الدراسة:

نظراً للطبيعة المركبة والمتداخلة لدراسة أثر الحكومة الالكترونية في ترشيد السياسات التعليمية فانها أستخدمت المنهج التحليلي بما يتضمنه من مطالب وأجراءات حكومية لتحقيق ترشيد حقيقي للسياسات العامة وانعكاساتها في ترشيد سياسات التعليم بشكل واسع.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم هيكلية البحث على محاور ثلاثة فضلاً عن المقدمة والخاتمة ذُكر فيها أهم الاستنتاجات والتوصيات وإذ تناولت الدراسة في أولهما الحكومة الالكترونية : دراسة في المفاهيم ، فيما تطرق الثاني لدراسة تجارب دولية : الإلكترو– تعليمي وتطبيقاتها ، وآخيرا جاء المحور الثالث لدراسة معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية خلال جائحة كورونا في العراق.

المحور الاول

الحكومة الالكترونية: دراسة في المفاهيم

تعد الحكومة الالكترونية الوسيلة الفاعلة على تحويل الاداء الحكومي التقليدي الى اداء الكتروني من خلال الطرق والاساليب الالكترونية والتي تتميز بالسهولة والسرعة والشفافية في ترشيد السياسات العامة مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة الحفاظ على امن المعلومات المتداولة, ولذلك قسم هذا المحور على النحو الاتي:

أولاً: الحكومة الالكترونية (الإطار المفاهيمي)

الحكومة الالكترونية هي في المقام الاول حكومة قبل أن تكون الكترونية وبهذا فان الحكومات حريصة على تبني آليات وممارسات العمل الخاصة بمجتمع المعلومات لتبقى مستجيبة لحاجات المواطنين , فمشروع الحكومة الالكترونية يقوم بالبحث عن أفضل الوسائل التي يمكن بها أستفادة الحكومات من تقنيات المعلومات والاتصالات لإدخال أسس القيادة الصالحة وتحقيق غايات السياسة العامة [١].

وإذ تمثل الحكومة الالكترونية تحول جذري في الطرق التي تتبعها هذه الحكومات لمزاولة اعمالها باعتبارها إحدى أهم وابرز الواجهات المعاصرة للتقنية المعلوماتية المسؤولة عن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة وترشيد السياسات بشكل عام, ومنذ فترة تنبهت بعض الدول العربية إلى ما يمكن أن تحققه الحكومة الالكترونية من مكاسب وإنجازات إذا ما سارعت إلى متابعة تلك التطورات في هذا المجال كوسيلة متطورة لتحقيق غاياتها المستقبلية ، وسعيا لتحقيق هذا الهدف فإنها ركزت في توفير كافة المقومات

اللازمة سواء على صعيد متطلبات البنية الأساسية أو تأهيل الكوادر الوطنية القادرة على إدخال التكنولوجيا المتقدمة بما يتناسب مع ظروف الدولة [٢]. واصبح ادخال المعلومات في كافة الاعمال الحكومية هو هدف العديد من الدول التي تسعى للتطور والتقدم وعلية ارتبط استخدام تكنولوجيا المعلومات في الاجهزة الحكومية بظهور مصطلح الحكومة الالكترونية , كما ورد مصطلح الحكومة الالكترونية في الدول الاسكندنافية من خلال ربط القرى البعيدة بالمركز واطلق عليها اسم القرى الالكترونية بعد ذلك بدأت المملكة المتحدة التجربة الالكترونية عام ١٩٨٩ [٣].

وفي عام ١٩٩٥ ظهرت محاولات في الولايات المتحدة الامريكية من قبل هيئة البريد المركزي التي بدأت بتطبيقها على ادارتها ثم تبع ذلك محاولات فعلية من اجل تطبيق هذا المشروع على جميع المؤسسات الرسمية من خلال بنائه لجسور التواصل الالكتروني مابين الحكومة ومواطنيها عن طريق استخدام الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنت) بعد ان كانت الحكومة مثقله بالبيانات اصبحت وبوقت وجيز قادرة على أن تحول بفعالية البيانات الى معلومات لمساعدة الجهات الرسمية في اتخاذ القرارات وبالسرعة الممكنه [٤].

بعد ذلك جاء تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ليعرف الحكومة الالكترونية بـ(استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالاخص الانترنيت للوصول الى حكومات افضل) [٥]. وعرفها البنك الدولي بـ(استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحقيق الاصلاح من خلال تسريع عملية الشفافية وتقريب المسافات وازالة العوائق واعطاء الفرصة للمواطنين من اجل المشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها) [٦].

أي أن الحكومة الالكترونية تعمل على استخدام تكنولوجيا المعلومات من اجل وصول الخدمة بوقت قصير وبسرعة عالية عبر وسائل وادوات الكترونية بصورة مباشرة او عبر مراكز الخدمات بهدف تحسين الاداء الحكومي والانتقال من الادارة التقليدية الى ادارة التغيير والابتكار وتقديم الخدمات عبر شبكة الانترنت معتمدة على مبادئ الشفافية والعدالة وسرعة الانجاز.

ثانياً: خصائص وأهداف الحكومة الالكترونية

أن بناء الحكومة الالكترونية وتحسين الاداء الحكومي في التنظيم والادارة والتحول الى استخدام التقنية الرقمية في تسهيل الاعمال الحكومية يتوجب علينا التطرق الى أهم تلك الخصائص والاهداف والمتمثلة على النحو الاتي:

أ. خصائص الحكومة الالكترونية:

تعد الحكومة الالكترونية الوسيلة لتقديم الخدمات الاجتماعية من اجل بناء مجتمع قوي باداء عالي وتكلفة اقل للقضاء على التأخير والروتين في انجاز الاعمال مع امكانية مراجعتها الياً وبشكل الكتروني لكافة الانشطة التي تحدث في المواقع الحكومية وعلية فان الحكومة الالكترونية تتميز بعدد من الخصائص يمكن اجمالها بالتالي [٧]:

١- سرعة اداء الخدمات الحكومية واحداث تطورا ملحوظا في تقديم الخدمات للمواطنين من حيث قلت المدة الزمنية اللازمة لاداء الخدمة نظراً لسرعة تدفق المعلومات المتعلقة بالخدمة المطلوبة.

٢- اختصار الاجراءات والقضاء على التعقيدات الادارية لتفيذ العمل المطلوب للقضاء على البيروقراطية , عليه فأن تطبيق الحكومة الالكترونية يساعد على تبسيط هذه الاجراءات وانجازها بسرعة وسهولة لتوفير الوقت والجهد .

٣- دقة الجودة والخدمة المقدمة لاعتمادها على الحاسوب في تنفيذ جميع الخدمات فأنه لا وجود للخطأ في العمل المقدم عن طريق تلك الاجهزة.

٤- استمرارية التغيير: اي تغيير العمل الحكومي التقليدي من خلال استخدام التقنية الحديثة وتفعيلها والسعي الى تطبيقها على المستوى الفردي والتنظيمي فضلاً عن التحديث ومواكبة التطورات التقنية والتغييرات المتعلقة بظروف الخدمة [٨].

٥- القضاء على الفساد الاداري بما ان الحكومة الالكترونية تنجز اعمالها بطريقة الكترونية حيث يستطيع صاحب الخدمة ومن خلال الدخول للموقع الالكتروني الخاص بالجهة الادارية تحديد الخدمة المطلوبة ومراحلها وتكلفتها وبالتالي لا توجد علاقة مباشرة ما بين الموظف وطالب الخدمة مايقلل فرص انتشار الرشوة بأعتبارها أحد أوجة الفساد الاداري [٩].

أي أن الحكومة الالكترونية تقوم على تجميع كافة الانشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد يمثل موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت ، وتحقيق حالة من الاتصال الدائم مابين الحكومة والمواطنين مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطنين وتحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والانجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل منها على حده [١٠]. وعليه يمكننا تصنيف الحكومة الالكترونية تبعاً لطبيعة الخدمات التي تقدمها الى اربعة اصناف أساسية تمثلت بـ [١١]:

١- من الحكومة الى المواطن: وتشمل مجموعة التفاعلات ما بين الحكومة ومواطنيها الكترونيا والغرض منها تمكين المواطنين من التفاعل مع الحكومة من منازلهم وفي اي وقت وخير مثال على ذلك المنصات التعليمية الالكترونية.

٢- من الحكومة الى الاعمال: تسعى الحكومة عن طريق هذه المجموعة لأتمتة تفاعلاتها مع الاعمال بواسطة تقديم الخدمات والمعلومات الكترونيا وادارة وجمع الضرائب.

٣- من الحكومة الى الحكومة: وتشمل تطبيقات الاعمال الالكترونية بين وحدات الحكومة المختلفة لتبادل الخدمات والمعلومات.

٤- من الحكومة الى الموظفين: تهدف تطبيقات الحكومة الالكترونية هنا الى رفع كفاءة الاتصال ما بين الحكومة وموظفيها في الاماكن البعيدة والنائية من خلال تقديم المعلومات والخدمات والامتيازات الداعمة للموظفين وعائلاتهم.

ب. أهداف الحكومة الالكترونية:

من اجل تطبيق الحكومة الالكترونية تطبيقاً عملياً صحيحاً سعياً لتحسين الاداء الحكومي في التنظيم والادارة الحكومية والتحول الى استخدام التقنية في تسهيل الاعمال الحكومية، وجب علينا معرفة أهداف الحكومة الالكترونية التي تسعى الى تحقيقها والمتمثلة بما يلي [١٢]:

١- رفع مستوى الاداء: عندما تنتقل المعلومات بدقة بين الدوائر الحكومية المختلفة سوف ينعكس ايجابيا على القطاعات الاخرى والمواطنين على حدا سواء.

٢- زيادة دقة البيانات: ان امكانية الحصول على المعلومات المطلوبة سيكون متوفر من عدة جهات وان الثقة بصحة البيانات المتبادلة التي اعيد اسخدامها ستكون مرتفعة.

٣- اختصار الاجراءات الادارية: نظرا لامكانية تقديم المستندات والمعلومات الكترونيا سيؤدي الى انعدام الحاجة الى تقديم البيانات يدويا.

٤- رفع كفاءة اداء العاملين: من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغيير ثقافة المؤسسة.

٥- مواكبة التطور التكنولوجي: ان دقة واتقان الخدمات المقدمة الى المواطنين تتطور في مختلف دول العالم وبشكل سريع جدا، وعليه يجب متابعة هذا التطور خصوصا ما يتعلق بالجانب التقني.

٦- تحديد هيكل الخدمات التي يمكن ان تقدمها الحكومة الالكترونية ومن اهمها: تقديم التشريعات القانونية العامة، خدمات الجوازات ، اصدار اجازات البناء ، اصدار وتجديد الاجازات بانواعها التجارية وغير التجارية ، الخدمات المتعلقة بسوق العمل ، خدمات العقارات (تحويل الملكية ، ونزع الملكية) ، اضافة لتسديد الفواتير ورسوم الخدمات المدنية والطبية والتعليمية [١٣].

٧- الحكومة الالكترونية مع وجود الانترنت تمثل أحدى الطرق التي عن طريقهما يعاد تعريف عمليات الديمقراطية بايجابية وتنشيط العلاقة بين المواطنين وممثليهم والاتصال بكل جوانب السياسة وشؤون الحكم [١٤].

ثالثاً: التعليم الالكتروني:

يعد التعليم الالكتروني من الوسائل التي تدعم العملية التعليمية وتحولها من طور التلقين إلى طور الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات، ويجمع كل الأشكال الإلكترونية للتعليم والتعلم، حيث تستخدم أحدث الطرق في مجالات التعليم والنشر والترفيه باعتماد الحواسيب ووسائطها التخزينية وشبكاتها مما زاد في ترسيخ مفهوم التعليم الفردي أو الذاتي , ويعتبر التعليم الإلكتروني أحد هذهِ الأنماط المتطورة لما يسمى بالتعلم عن بعد عامة، والتعليم المعتمد على الحاسوب خاصة وتضم تطبيقاته التعلم عبر الويب والتعلم بالحاسوب وغرف التدريس الافتراضية والتعاون الرقمي ويتم تقديم محتوى الدروس عبر الإنترنت والأشرطة السمعية والفيديو والأقراص المدمجة وطرح جميع المقررات الدراسية عن طريق الشبكات الإلكترونية إلى جانب ذلك فإنه يوفر مختلف سبل الإرشاد والتوجيه، وتنظيم الاختبارات، فضلاً عن إدارة العمليات والمصادر والعمل على تقويمها [١٥].

رابعاً: أهداف التعليم الإلكتروني:

يكمن الهدف من التعليم الإلكتروني في حل مشكلة الانفجار المعرفي والإقبال المتزايد على التعليم وتوسيع فرص القبول ، إضافة إلى التمكين من التدريب والتعليم للعاملين دون ترك أعمالهم والمساهمة في كسر الحواجز النفسية بين المعلم والمتعلم وكذلك إشباع حاجات وخصائص المتعلم مع رفع العائد من الاستثمار بتقليل تكلفة التعليم, فضلا عن ذلك يمتاز التعليم الالكتروني بالتالي [١٦]:

١- رفع جودة المقررات والمصادر والبرامج التعليمية وتحسين جودة التعلم ونواتجه، من خلال تطبيق مبادئ التعلم النشط الفعال واستخدام النظريات المعرفية البنائية والاجتماعية التي تركز على بناء التعلم وليس مجرد التلقين والحفظ .

٢- تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية للجميع وذلك لامكانية وصول أي شخص للتعلم الإلكتروني بدون شروط للجنس أو العمر أو الحالة الاجتماعية أو الصحية أو غير ذلك.

٣- تحقيق المتعة والنشاط للمتعلم من خلال العروض المثيرة والتي تشمل على الصوت والصورة والفيديو والألعاب، وكذلك مشاركة المتعلم الفعالة من خلال المناقشات والمشاريع.

٤- تطوير الأداء الأكاديمي والمهني للأساتذة والمعلمين من خلال المعلومات والمصادر الثرية وتقليل الاعباء على الكادر التدريسي كالتقيد بتسجيل الحضور والغياب.

٥- توفير الوقت وزيادة سرعة التعلم من خلال توفر المادة العلمية بشكل دائم وإمكانية التواصل مع المعلمين والزملاء في أي وقت وعدم الارتباط بسرعة الآخرين وإمكانياتهم, فضلاً عن خفض التكاليف وتقليل النفقات والتخلص من بعض الأعمال اللازمة في التعليم التقليدي مثل السفر والتنقل والتكاليف الإدارية والمواد التعليمية والمطبوعات.

وعلى ضوء ذلك يتبين بان الحكومة الالكترونية شاملة لكل الادارات الالكترونية الفرعية لكونها توفر المعلومات والبيانات لجميع دوائر الدولة وصانعي القرار في الحكومة فضلا عن ذلك تقديمها للخدمات الالكترونية الطارئة التي يحتاجها المواطنين خلال الازمات وفقا للتشريعات المعمول بها في البلاد, ومن جانب أخر تساعد المواطنين على المشاركة الفاعلة وابداء الرأي في القضايا المجتمعية والتعليمية .

المحور الثاني

تجارب دولية: الإلكترو- تعليمي وتطبيقاتها

أحدثت الحكومة الالكترونية تغييرا عميقاً في سياسات التعليم وما ترتب على هذه الثورة المعلوماتية تراكم المعارف والمعلومات وتنفيذ مجموعه من الاصلاحات الساعيه لتجسيد معايير ترشيد السياسات التعليمية وتسهيل متطلبات التحول إلى النموذج الإلكترو-تعليمي وتطبيقاتها خلال الكوارث الطبيعية, على ضوء ذلك سنتناول نماذج يحتذى بها في تطبيق الحكومة الالكترونية ومنها :

أولاً: تجربة مملكة البحرين في تطبيق الحكومة الالكترونية

أنطلقت رحلة الخدمات الالكترونية في البحرين في شهر أب ٢٠٠٧ مع تأسيس هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية بموجب مرسوم ملكي وتقوم هيئة المعلومات الحكومية الالكترونية بالعديد من المهام, منها على سبيل المثال اقتراح السياسة العامة والتشريعات والقرارات المناسبة لتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية والبرامج اللازمة لتقنية المعلومات والبيانات وتقديم الخدمات بين كافة أجهزة الدولة , أضافة لتقديم الدعم الفني والمساندة العملية لتلك الوزارات والجهات الحكومية الاخرى والتي نفذت على مراحل عدة وكما يلي [١٧]:

المرحلة الاولى: المدة مابين (٢٠٠٧-٢٠١٠)

أطلقت مملكة البحرين أولى برامجها لتطبيق الحكومة الالكترونية عام ٢٠٠٧ وركزت في بادى الامر على تكامل الجهود الحكومية من أجل تقديم خدمات أفضل وأسرع للمواطنين ، تمكنت هذه الاستراتيجية من تحقيق أهداف هامة متمثلة في أن تصبح مملكة البحرين رائدة في مجال الحكومة الالكترونية وتلتزم بتوفير كل الخدمات الحكومية التي تتسم بالتكامل وأن تكون الافضل من نوعها ومتاحة للجميع من خلال القنوات التي يختارونها, ومن أبرز الانجازات في تلك الفترة تحقيق مملكة البحرين الريادة العالمية في مجال الحكومة الالكترونية وارتفاع ترتيبها العام في تقرير الامم المتحدة عام٢٠١٠ لتحتل المركز الثالث عشر عالمياً والاول عربياً بالاضافة الى تدشين مايقارب ٢٠٣خدمة الكترونية عبر عدة قنوات الكترونية.

المرحلة الثانية: المدة مابين (٢٠١٠-٢٠١٦)

تحمل المرحلة الثانية في طياتها تسعون مبادرة والتي عدة خطوة مهمة أعدتها المملكة البحرينية في تطوير الحكومة الالكترونية , تشمل على سبيل المثال لا الحصر أصدار تشريعات وأنظمة تسهم في خلق بيئة الكترونية آمنة وتطوير بنية تحتية وقدرات تقنية متطورة في جميع الجهات الحكومية، وتعزيز أجراءات تقديم الخدمات من خلال توفير محطات الخدمة الواحدة وأطلاق قنوات اتصال جديدة، وخلق منصات بيانات مفتوحة من شأنها تعزيز الابتكار وروح المبادرة، والتي تؤدي الى تطوير عدد كبير من التطبيقات والخدمات الجديدة [١٨].

المرحلة الثالثة: المدة ما بين (٢٠١٦-٢٠١٨)

نظرًا للظروف الاقتصادية التي سادت خلال عام ٢٠١٦ تم تحديث استراتيجية الحكومة الإلكترونية لتتماشى مع خطة الحكومة ٢٠١٦-٢٠١٨ من خلال تعزيز المشاركة النشطة والتفاعل مع مختلف الأطراف لتقديم خدمات شخصية عالية الجودة و تشجيع ابتكار الخدمات والاستفادة بشكل أفضل من البيانات الحكومية وضمان أمن وخصوصية معلومات المواطنين ودعم اتخاذ القرار من قبل القيادة الحكومية، وساهمت هذه المبادرة من خفض النفقات الحكومية بنسبة ٣٠٪ بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وتم تقديم تقنيات الحوسبة السحابية على المستوى الوطني، بدعم من سياسة "السحابة أولًا" والتدريب الذي ترعاه الحكومة للمعنيين, وأثمر التركيز المستمر على الحكومة الإلكترونية عن قفزة بنسبة ٤٣٪ على أساس سنوي في مستوى استخدام خدمات الدفع الإلكتروني, وقد تم وضع إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني مدعومة بتدريب ٣٥٠٠ موظف وبحلول نهاية هذه الفترة كانت ٩٥٪ من الجهات الحكومية تتفاعل مع المستخدمين عبر وسائل التواصل الاجتماعي [١٩].

المرحلة الرابعة: خطة الحكومة بحلول ٢٠٢٢

تسلط استراتيجية الحكومة الرقمية ٢٠٢٢ الضوء على التزام الحكومة بتحويل خدماتها بشكل استباقي من خلال التقنيات الرقمية، وفي الوقت نفسه تعزيز البيئة الرقمية والجاهزية الرقمية وتشجيع الاستخدام الرقمي من خلال سعي الحكومة على تعزيز استخدام كل من التقنيات الناشئة والناضجة للوصول إلى حكومة أكثر انفتاحًا واستجابة وكفاءة وتطمح الحكومة إلى تطوير خدمات مصممة بشكل يناسب احتياجات وسلوكيات

المواطنين وإتاحتها على الأجهزة التي يختارونها, من خلال تطوير نهج شامل يوفر الخدمات الرقمية للجميع وتشجيع التفاعل الحكومي مع أكبر عدد من المستخدمين عبر القنوات الرقمية التي يختارونها. أما بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات عبر الإنترنت يتوفر نهج رقمي مساعد على أساس "مبدأ الرقمنة أولًا"، وتوفر أكبر فائدة للجهات المستفيدة في إعادة تصميم بعض الخدمات العامة بالتركيز على رقمنتها وتوحيد البيانات الحكومية وجعلها في متناول الجمهور وخلق قدر أكبر من الشفافية والمشاركة المدنية , فضلا عما تقدم أستطاعت الحكومة البحرينية ضمن المحور الاجتماعي من تقديم أربع خدمات اجتماعية جديدة خلال فترة الاغلاق الكلي لجائحة كورونا تمثلت بخدمة طلب الدعم المالي من المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية للأشخاص المتضررين من فايروس كورونا وثلاث خدمات من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تتعلق بتسجيل الباحثين عن عمل وطلبات حالة الدعم المالي الحكومي (٢٠).

تطبيق التعليم الالكتروني خلال جائحة كورونا :

قامت وزارة التربية والتعليم البحرينية باتخاذ العديد من الإجراءات لضمان أستدامة وترشيد السياسة التعليمية بما يضمن حماية الطلبة وحقهم في التعليم، ونذكر أهم تلك الاجراءات وعلى النحو الآتي [٢١]:

١- إعداد أكثر من ٣٠٠ ألف مادة تعليمية للطلبة في جميع المراحل التعليمية إضافة إلى الدروس المتلفزة وبثها على إحدى قنوات تلفزيون البحرين وذلك بالتعاون مع وزارة شؤون الإعلام.

٢- استخدام أدوات التعلم الرقمي وخاصة البوابة التعليمية بما تضمه من دروس وأنشطة وحلقات نقاش والفصول الافتراضية إلى جانب الدروس المرئية المقدمة عبر القناة الفضائية وقنوات اليوتيوب المقسمة بحسب الفصول الدراسية.

٣- اختصار المناهج الدراسية المطبقة خلال التعلم عن بعد بالتركيز على الكفايات الأساسية.

٤- تطوير آليات تقويم الطلبة وتوزيع الدرجات لكل مرحلة دراسية وتزويد المدارس بدليل ارشادي مفصل لإجراءات التقويم الاستثنائيي يتضمن التوجيهات التي يتم من خلالها تطبيق أساليب التقويم المعتمد في التعلم عن بعد.

من خلال ماتقدم يتبين أن مشروع بناء الحكومة الإلكترونية في البحرين يتمحور حول ربط الافراد والمؤسسات المختلفة بنسق الكتروني موحد تفرضه التحولات الإلكترونية، وتنتهجه برامج الإصلاح الإداري كمرحلة هامة في ظل العصر الرقمي.

ثانياً: تجربة دولة ماليزيا في تطبيق الحكومة الالكترونية

تهدف الرؤية الإستراتيجية لماليزيا في تطبيق الحكومة الإلكترونية للوصول إلى الريادة في تقنية المعلومات في العالم وبناء مجتمع معلوماتي عبر مجموعة من المراحل خلال سنوات التطبيق، ولعل من أهم تطبيقات تكنلوجيا المعلومات هو مشروع الممر الاعظم للوسائط المتعددة للمدة من (١٩٩٦-٢٠٠٤) وهذا المشروع تملكه وتديره الدولة من خلال شركة تنمية الوسائط المتعددة , إذ قامت الحكومة الماليزية في تلك الفترة بتوفير الاراضي الخضراء بطول ١٥٠ كم وعرض ١٥كم وتوفير البنية التحتية للشركات الراغبة في التخصص في أنتاج تكنلوجيا المعلومات والانترنت وجذب الشركات للعمل فيه من خلال الإعفاءات الضريبية وتوفير وصلات الانترنت السريعة على أن يتخصص هذا المشروع بالحكومة الالكترونية والكارت متعدد الاغراض, فضلا عن المدرسة الذكية من خلال تطوير التعليم المدرسي بتطبيقات تكنلوجيا المعلومات والصحة الالكترونية وتنمية المنظم الفني وغير ذلك من المشروعات التنموية ال وتتمحور هذه الرؤية والاهداف لتطبيق مشروع الممر الاعظم للمدة مابين (١٩٩٦_٢٠٠٤) حول النقاط التالية [٢٢] :

١- الاستقلالية الإلكترونية (خمسة مشروعات) لإنشاء وإدارة نظم أمن ودفاع لمحاربة التهديد الإلكتروني, بهدف النهوض بقدرة ماليزيا على التعامل مع التهديدات والانتهاكات المحتملة لأمنها وسلامتها، والجهة المسئولة هي وزارة الدفاع وقسم الأمن الوطني وفريق الأمن الإلكتروني الوطني للاستجابة الفورية.

٢- التعليم الإلكتروني (تسعة مشروعات) لتطوير محتوى إلكتروني ماليزي, بهدف تطوير برمجيات وأدوات محتوى محلي لتلبية حاجات الماليزيين وزيادة المعرفة الالكترونية،

والجهة المسئولة هي وزارة التعليم والقطاع الخاص والجامعات وبعض القطاعات الأخرى.

٣- الاقتصاد الإلكتروني (ثلاثة مشروعات) لمراجعة وإعادة صياغة القوانين لتسهيل التجارة الإلكترونية بهدف دعم وتشجيع وتطوير المبتكرين في المجتمع المعرفي، والجهة المسئولة هي البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة الطاقة وشركة تطوير الوسائط المتعددة (MDC) وجهات أخرى.

٤- المجتمع الإلكتروني (سبعة مشروعات) لتنفيذ برنامج يعم جميع البلاد لنشر تقنية المعلومات والاتصالات بهدف تفعيل دور العامل البشري في الخطة الوطنية للمعلومات، والجهة المسؤولة هي وزارة التطوير الوطني والقروي _ وزارة المعلومات _ وزارة الزراعة _ وزارة الأراضي والتنمية التعاونية وقطاعات أخرى.

٥- الخدمات العامة الإلكترونية (ستة مشروعات)، لتنفيذ برامج تدريبية لجميع شرائح موظفي القطاع العام بهدف إعداد موظفي القطاع العام للعمل بفعالية في بيئة عمل الحكومة الإلكترونية والجهة المسئولة هي قسم الخدمة العامة وقطاعات أخرى .

أي أن الهدف الاساسي للحكومة الالكترونية في ماليزيا هو زيادة الفعالية والكفاءة للادارة الحكومية التي تستعمل تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وإدخال البلد ضمن عصر المعلومة وكذلك جعل الحكومة أكثر أستجابة لحاجات المواطن وتغيير التشريعات وجعلها ملائمة مع متطلبات العصر, وفي ضوء ذلك نفذت الحكومة الماليزية سبع مشاريع فيما يخص الحكومة الالكترونية وهي [٢٣]:

- الخدمات الالكترونية: من بين أقدم المبادرات في ماليزيا فيما يخص الحكومة الالكترونية , وإذ يهدف هذا البرنامج الى الولوج الى الخدمة عن طريق التزويد بالخدمة والمعلومة في كل مكان وزمان الكترونياً.
- الاعمال الالكترونية: وتختص بالبيع والشراء عن طريق الانترنت من خلال تسجيل الموردين او من خلال الشراء المباشر حيث تقوم الحكومة بمنح عقود للموردين للسيطرة على الاسعار السائدة في السوق.
- نظام متابعة المشروع: ويعد أداة مهمة من خلال فحص المشروع الكترونيا وهذا مايخلق بيئة جيدة وتطوير المشروع ويشمل هذا النظام العناصر الاتية (قاعدة البيانات المركزية – الملامح التصويرية – معايير المشروع – القدرة على ربط الاثار الاجتماعية والمحاكاة – التنبؤء بالمرحلة الثانية للمشروع – أرسال المعلومات في الوقت المحدد عبر الانترنت).
- المحكمة الالكترونية /الارض الكترونية: إذ تهدف الى تحسين إنتاجية وفاعلية نظام العدالة باستعمال تكنلوجيا الاعلام والاتصال , اما الارض الالكترونية فتهدف الى الرفع من فاعلية وكفاءة إدارة الاراضي .

تطبيق التعليم الالكتروني في دولة ماليزيا:

أن قرار التحول الى التعليم الالكتروني أو التعلم عن بعد ليس وليد بدء الجائحة , بل نتيجة طبيعية للبنيَة التَّحتية الافتراضية المعدة مُسبقاً، بل إن ما ميز هذه التَّجربة هو وجودِ البنيةِ التَّحتية للتَّعلم عَن بُعد وكأنها وُضعت لِظَرف كَهذا ، فَقد بدأت مَرحلة بناء التعليم الإلكتروني في ماليزيا عام (١٩٩٣) مِن خلالِ مَشروع الحَاسوب التَّعليمي وما زالت البنيَة التَّحتيَّة الإلكترونيَّة للتَّعليم في ماليزيا تتطَّور والاستعانة بها إبَّان جائحة كورونا. فضلا عن ذلك أتبعت عدد من الاجراءات الاستباقية والمتمثلة بـ [٢٤]:

_ تأهيل الكوادر التربوية والتعليمية من خلال الاعداد لدَورات قصِيرَة ومُكثَّفة في المحاور التي تعاني من النَّقص وتَدريبهم على التَّطبيقات التَّعليميَّة الحديثة.

_ توفير حُزَم الانترنت للطَّلبَة سواء في المدارس أو الجامعات حَيثُ قَامَت شَركات الاتصالات الخلويَّة بتقديم الحُزَم اليومية للطَّلبة كي يبقوا على اتصال مع مدارسهم.

_ اعفاء طَلبَة الدِّراسات العُليا من فواتير الكَهرباء والماء والانترنت المنزلي الذي تقدمه شركة الاتصالات الماليزية.

ومن الواضح أن الحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني على وجه الخصوص أثمرت نتائج باهرة لمحورية الدور القيادي للدولة في عملية البناء ومن خلال خطة محورية تم ترجمتها الى خطوات محسوبة من حيث التوقيت والتكلفة , كذلك توضح التجربة الماليزية أن هنالك حاجة الى التدرج في السياسة التكنولوجية والحكومة الالكترونية لبناء المؤسسات وتوفير البنى التحتية .الكترونية [٢٥].

المحور الثالث

معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية خلال جائحة كورونا في العراق

يشير مفهوم الحكومة الالكترونية إلى استخدام نتائج ثورة المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات حكومية ذات جودة وكفاءة وفعالية إضافة إلى تسهيل عملية الوصول إلى المعلومات وتفعيل دور المواطن إزاء المشاركة في عمليتي الرقابة والمساءلة , فضلا عن الدور الابرز لها خلال الازمات والكوارث الطبيعية , عليه سنتناول تاسيس الحكومة الالكترونية وتداعياتها في ترشيد السياسات التعليمية في جمهورية العراق على النحو الاتي:

أولاً: التأسيس للحكومة الالكترونية

إنشاء الحكومة الإلكترونية للمرة الأولى في العراق يرجع الى عام ٢٠١٠ بهدف بناء القدرات المادية والبشرية والمعرفية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في البلاد [٢٦]. لتعزيز الحكم ومشاركة المواطنين وتحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية وتأكيد الشفافية والكفاءة والفاعلية في العمل الحكومي إضافة الى الحدّ من الروتين والفساد الإداري [٢٧]. فضلا عن ذلك تم وضع رؤية واستراتيجية لما تهدف الحكومة العراقية الى تحقيقه من خلال عملية تشاورية مع جميع اصحاب المصلحة لتوجيه عملية التحول، واقامت عدة مبادرات بخصوص تطبيقات الحكومة الالكترونية منها [٢٨]:

١- إطلاق البوابة الإلكترونية للعراق Portal Iraq-e في تموز/ ٢٠١١.

٢- وضع إطار التخاطب البيني الحكومي والتصميم المعماري للمؤسسات الوطنية

٣- وضع أربع استراتيجيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطة التحول للصحة الإلكترونية، والتعليم الالكتروني، والخدمات البلدية الإلكترونية، والسجلات الشخصية الإلكترونية للمواطنين، وصياغتها واعتمادها من كل وزارة معنية في أيلول/ ٢٠١١ .

وأخذت هذه الرؤية بعين الاعتبار احتياجات وفرص التنمية الوطنية والمحلية ، لكي تتماشي تلك الرؤية مع استراتيجية التنمية الوطنية العراقية وخطة التنمية الوطنية وكذلك مع نهج تحديث القطاع العام من خلال مجموعة من الاهداف الاستراتيجية ومنها [٢٩]:

١- تعزيز التفاعل والمشاركة بين المواطنين والدولة في الشؤون العامة ودعم خدمات الحكومة الإلكترونية الجديدة داخل المحافظات حتى يتسنى لجميع المواطنين الوصول إليها لتعزيز تكافؤ الفرص

٢- زيادة قدرات واستجابة المؤسسات العامة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الحكم الرشيد وتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة .

٣- المساهمة في تطوير بيئة مؤاتيه لنمو اقتصادي سليم لتعزيز تنمية مجتمع قائم على المعرفة وردم الفجوة الرقمية.

كذلك سعت الحكومة العراقية الى تطبيق جزئي للحكومة الالكترونية في بعض الوزارات كوزارة الداخلية من خلال تقديم خدماتها الى المواطنين بشكل مباشر كالجوازات والبطاقة الوطنية وتجديد ومنح اجازة القيادة فضلا عن السياسات التعليمية التي أطلقتها وزارتي التربية والتعليم العالي خلال جائحة كورونا [٣٠].

ثانياً: واقع الحكومة الالكترونية

يتم بيان واقع الحكومة الالكترونية في العراق من خلال بيان مؤشرات التنمية لقطاع الاتصالات لعام ٢٠١٦ ومنها [٣١]:

١- حزم الانترنيت: إذ بلغت قيمة هذا المؤشر في العراق ٠,٣١٩٤ وهذا ما يعني ان الخدمة عبر الانترنيت لم تتجاوز مستوى المتوسط.

٢- البنية التحتية للاتصالات: بلغت قيمة هذا المؤشر في العراق ٠,١٨٤٠ وهذه قيمة منخفضة جداً حيث تقع في أدنى مستوى من مستويات المؤشر.

٣- اشتراكات الهاتف الثابت لكل ١٠٠ ساكن: لا يتجاوز اشتراكات الهاتف الثابت لكل ١٠٠ ساكن في العراق ٦ اشتراكات ويعزى هذا الانخفاض إلى دخول الهاتف النقال الى العراق بعد ٢٠٠٣ .

٤- اشتراكات الهاتف النقال – الخلوي لكل ١٠٠ ساكن: بلغ عدد اشتراكات الهاتف النقال – الخلوي ٨١,١٩ لكل ١٠٠ ساكن، وهذا مؤشر جيد

٥- النسبة المئوية لاستخدام الأفراد للانترنيت: لم تتجاوز ٢٢,٥ % وهذا ما يؤثر على مؤشر الحكومة الالكترونية بشكل كبير.

ثالثاً: معوقات الحكومة الالكترونية

تواجه الحكومة الالكترونية اثناء عملية التحول مجموعة من المعوقات التي تكون سببا في فشل او عدم نجاح أي مشروع , وتختلف هذه المعوقات من حيث تفاصيلها ومجالات تصنيفها ودرجة تاثيرها, ولكن في البدء هناك عدد من المعوقات الاساسية تمثل معوقا نحو ترشيد سياسات التعليم خلال تطبيق الحكومة الالكترونية تم وضعها من

خلال ملاحظة تجارب بعض الدول والحكومات في مجال تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية والتي يمكن اعتبارها غير مكتمله بسبب التطور والتقدم الذي يشهده العالم الواقعي والافتراضي والتي حددت بمايلي [٣٢]:

أولاً: ضعف التشريعات القانونية أفسحت المجال لإستشراء ظاهرتي الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الرسمية , فضلاً عن عدم مواكبة القوانين النافذة للتطورات التكنلوجية الحاصلة في العالم ماأعطت مبرراً لبطئ تطبيقها في المؤسسات الرسمية .

ثانياً: إصلاح العملية الإدارية من أبرز المعوقات التي واجهت الحكومة الإلكترونية ومعالجة التصرفات والأفعال القائمة في الأعمال الحكومية والأجهزة المختصة وتكوين عمليات وعلاقات جديدة بين الحكومة والمواطنين.

ثالثاً: التباين بين الأفراد والجماعات في الحصـول على البنية التحتية للمعلومات خلق عدم تكافئ الفرص للتفاعل الإلكتروني , فضـلا عن الفروقات بين مستخدمي الإنترنت وقدراتهم على الوصـول الى المعلومات والويب بكفاءة وفعالية مما يحد من اسـتفادتهم من القنوات الوسيطة بطرق متعددة [٣٣].

رابعاً: أفتقار الدور المحوري للقيادة السياسية في رسم رؤية متكاملة لتقنية المعلومات واكتساب الموارد الضرورية لتطوير الحكومة الالكترونية والتوصيل الفعال للمعلومات والخدمات العامة [٣٤].

رابعاً: معوقات تطبيق التعليم الالكتروني في العراق

يعد التعليم الالكتروني نقلة نوعية في أساليب وثقافات التعليم نتيجة للتطورات الحاصلة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات, وبناء جيل قادر على التواصل والتفاعل والتعامل مع مفردات العصر الجديد , لذا اصبح من الضروري على المؤسسات التعليمية مواكبة هذه التغيرات لمواجهة المعوقات التي واجهت التعليم الالكتروني خلال جائحة كورونا في العراق ومن أهمها [٣٥]:

١- **البنية التحتية التكنلوجية:** اذ ان التبليغ الذي اوصت به وزارة التعليم أساتذة الجامعات يجعلهم تقنيين واداريين ومصممين للبرامج التعليمية فضلا عن كونهم أساتذة أثقل كاهلهم لافتقار أغلب المؤسسات التعليمية العراقية الى البنية التحتية التكنلوجية.

٢- **النظام الاداري للمؤسسات التعليمية:** اعتماد كبير على الاساليب التقليدية في الادارة، ولم تصل الى نسبة بسيطة من استخدام التقنيات الالكترونية الحديثة، والسبب في ذلك هو غياب البنية التحتية التقنية التي يمكن من خلالها ارسال واستقبال التوجيهات والتعليمات الادارية وسبل التحقق منها واعتمادها في المخاطبات الرسمية رغم تداولها على الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي , فالمؤسسات العراقية عموما مصممة للتعامل التقليدي الذي يعتمد ارسال رزمة من الأوراق المستنسخة والاصلية وحضور مخول للاستلام .

٣- غياب التفاعل الحي والمباشر بين الطالب والاستاذ وهو اهم عوامل ايصال المادة للطالب.

٤- ضعف الأنترنت، حيث يجب توفر سرعة تدفق عالية، اذ سجلت سرعة التدفق في العراق درجات متدنية جدا في هذا المجال.

٥- قلة رغبة الطالب في هذا النوع من التعلم لأنه يرغب في المحاضـــرات الجاهزة، ويفضـل الطريقة التقليدية بحيث أن الأخيرة تتميز بعدم بذل جهد من طرف الطالب الذي يكتفي فقط بالتلقي.

ومن خلال ماتقدم يتبين بان الحكومة الالكترونية ومن خلال أدواتها المتوفرة هي أداة للاصلاح ولتعديل عمل الحكومة لما تمتلكه من المزايا , ومع ذلك هي تواجه بعض القضايا الحاسمة عند تنفيذها وهذا مايتطلب عمل حقيقي لمواجهتها والسعي الى تحديث مستمر للتشريعات القانونية النافذة .

الخاتمة

أن تطبيق الحكومة الالكترونية بحاجة الى أدوات حقيقية لتطوير الاداء الحكومي التقليدي من خلال تشريعات قانونية حديثة وتوفير بنية تحتية رصينة تساير التطور التكنلوجي وهذا مايعطي دوراً محورياً للقيادة السياسية في رسم رؤية متكاملة وإصلاح الهيكلية الادارية للمؤسسات كافة لترشيد السياسات العامة والتعليمية على وجه الخصوص ,عليه سنتناول ماتوصلنا اليه من نتائج وتوصيات والتي سنسردها تباعاً :

أولاً: النتائج:

الأول: أن بناء الحكومة الالكترونية لايمكن أدراكه من دون بيان مدى جاهزية القطاعات الحكومية لتقديم الخدمات إلكترونياً ويتأتى ذلك من خلال توفير البنية التحتية اللازمة.

ثانياً: نشر المعارف والخبرات في المجالات المرتبطة بتقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا وتعميق المفاهيم والخبرات التي تساعد مديري تقنية المعلومات في القطاعات الحكومية في تطبيق مفاهيم الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها من جانب، والتوعية لتعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من الخدمات الالكترونية من جانب آخر.

ثالثاً: التعاون وتبادل الخبرات لتطوير بنية المجتمع ورفعه إلى مستويات عالية مع ضرورة الاستفادة من المزايا والإمكانيات الاقتصادية والتعليمية للدول المتطورة.

رابعاً: أن من ضرورات تطبيق الحكومة الالكترونية هو توافر الإرادة السياسية والدعم الذي تقدمه القيادة السياسية لتحديث الدولة بما يمكنها من الاسهام بقوة في تطوير مؤسساتها وترشيد سياسات التعليم.

ثانياً: التوصيات

أولاً: تطوير البنية التحتية الأساسية لنجاح الحكومة في أداء أعمالها ويتم ذلك من خلال توفير نظم اتصالات فعالة لنقل البيانات والمعلومات وتدفقها من المؤسسات الحكومية إلى المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وبالعكس.

ثانياً: تحديث القوانين والتشريعات لإضافة الشرعية والقبول للوثائق والمعاملات الإلكترونية واتباع أساليب حديثة لتحديث المؤسسة التعليمية .

ثالثاً: توسيع قاعدة نشر المعلومات والدراسات المنجزة في الجهات والمؤسسات المختلفة حول آليات العمل الالكتروني لتفادي الازدواجية وكسب الوقت.

رابعاً: اعادة هيكلة الادارات بما يلائم متطلبات الحكومة الالكترونية.

خامساً: وضع برامج ارشادية نوعية وتثقيف المواطنين والموظفين بمفهوم الحكومة الالكترونية واهميتها مع ضرورة العمل على النهوض بالمواطنين والسعي الى محو الامية التقنية.

الهوامش:

١. الحكومة الالكترونية , سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات ,جامعة الملك عبدالعزيز , جدة ,الاصدار التاسع , ١٤٢٧هـ ,ص ١٣.

٢. أيمان مرعي , الحكومة الالكترونية , مقال منشور على موقع جامعة كربلاء , كلية الادارة والاقتصاد , تاريخ النشر , 26/4/2016.

٣. محمود القدوة ، الحكومة الالكترونية والادارة المعاصرة ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ,٢٠١٠ ، ص١٦.

٤. ذاكر محي الدين عبدالله ، تطبيقات الحكومة الالكترونية في العراق ودول عربية حتى عام ٢٠١٤ ، منشورات مكتبة اكرم ، العراق ، ط١، ٢٠١٤ , ص٢٨ .

٥. محمد مدحت ، الحكومة الالكترونية ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، ط١ , ٢٠١٦ ، ص٢٥.

٦. لعرج مجاهد نسيمة – طويطي مصطفى ، استراتيجية اقامة الحكومة الالكترونية المحاولة الجزائرية ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، العدد الثالث ، الجزائر ، ٢٠١٦ ، ص٢٠٨ .

٧. محمد الصريفي ، الادارة الالكترونية ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية , ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص١٨ .

٨. خلود عبد الخالق السالم ، الحكومة الالكترونية : تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحقيق الحكومة الالكترونية وانعكاسها على المدينة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط١ , ٢٠١٤ , ص١٤٣ .

٩. خولة رشيج حسن ، الابعاد الاقتصادية للحكومة الالكترونية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد، السنة العاشرة, المجلد ٧ ، العدد٣٠ ،٢٠١٤ ، ص ٧.

١٠. محمد صادق اسماعيل ، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية, العربي للنشر والتوزيع , القاهرة, ط١, ٢٠١٠ ، ص٧٧ .

١١. الحكومة الالكترونية , سلسلة دراسات /معهد البحوث والاستشارات ,جامعة الملك عبدالعزيز , جدة , الاصدار التاسع , ١٤٢٧, ص ٤ .

١٢. ابو بكر محمود الهوش ، الحكومة الالكترونية الواقع والآفاق ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة , ٢٠٠٤ ، ص٣٢ .

١٣. سوسن زهير المهتدي ، تكنولوجيا الحكومة الالكترونية ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، ط١ ، الاردن , ٢٠١١ ، ص٢٩ .

١٤. الحكومة الالكترونية , سلسلة دراسات /معهد البحوث والاستشارات ,جامعة الملك عبدالعزيز , مصدر سبق ذكره , ص١٣ .

١٥. ما هو التعليم الإلكتروني؟ وما أنظمة إدارته؟ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, متاح على الرابط :
https://units.imamu.edu.sa/deanships/elearn/announcements/Pages

١٦. رشيد التلواتي , التعليم الإلكتروني : تعريفه، أنظمة إدارته، أنواعه، أساسياته , تاريخ النشر ١٣/٠٧/٢٠١٤, متاح على الرابط : https://www.new-educ.com

١٧. حليمة بزاز , الحكومة الالكترونية عرض وتقييم تجربة الحكومة الالكترونية البحرينية ,مجلة الشريعة والاقتصاد , الجزائر , المجلد٧ , ٢٠١٨, ص ١٧٦ .

١٨. حليمة بزاز , الحكومة الالكترونية عرض وتقييم تجربة الحكومة الالكترونية البحرينية ,مصدر سبق ذكره , ص ١٧٧ .

١٩. مسيرة التحول الرقمي لحكومة البحرين , مقال منشور على موقع البحرين , تاريخ النشر ١٦ يناير، ٢٠٢٢ متاح على الرابط التالي :
https://bahrain.bh/wps/portal/!ut/p/a1/pZJfT8IwFMW_ynjY4

٢٠. مسيرة التحول الرقمي لحكومة البحرين , مقال منشور على موقع البحرين , تاريخ النشر ١٦ يناير، ٢٠٢٢ متاح على الرابط التالي :
https://bahrain.bh/wps/portal/!ut/p/a1/pZJfT8IwFMW_ynjY4

٢١. مرئيات بشأن تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن أهداف التنمية المستدامة وحقوق الطفل – قرار مجلس حقوق الإنسان البحريني ٢٠/٣٧ "حقوق الطفل", تقرير متاح على الرابط التالي :
https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:i

٢٢. حكومة الكترونية – تجربة دولية – تطبيق الحكومة الالكترونية في ماليزيا , مجلة الاتصالات والعالم الرقمي , العدد ٢٤١ متاح على الرابط :
https://www.al-jazirah.com/digimag/2008/03022008/egov32.ht

٢٣. بوعزيز براهيم , عايب فاطمة الزهرة , ميكانزيمات تطبيق الحكومة الالكترونية مكدخل أستراتجي معاصر في الجزائر : مقاربة مرجعية من تجربتي ماليزيا ودبي , مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة, المجلد ٢ , العدد٢ , الجزائر , جوليه ٢٠١٩ , ص ١٢٨ .

٢٤. عبدالرحمن اصليح ,التعليم عن بعد في زمن كورونا : التجربة الماليزية , تاريخ النشر ٢٠٢٠/١٠/١٥, متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/blogs/2020/5/19/

٢٥. جابر سعيد عوض , السياسات العامة في ماليزيا , برنامج الدراسات الماليزية ,جامعة القاهرة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , ٢٠٠٨ , ص ١٥٨-١٥٩.

٢٦. أسامة مهدي , العراق يعلن عن بدء العمل بإنشاء الحكومة الإلكترونيّة,تاريخ النشر ,أيلول ,٢٠٢٠, متاح على الرابط:
https://elaph.com/Web/news/2010/8/588900.html

٢٧. يزن خلوق ساجد , حوكمة السياسات العامة وبناء الدولة في العراق , مجلة قضايا سياسية , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , العدد ٦٦, أيلول ,٢٠٢١ ,ص ص ٤٢٨-٤٢٩ .

٢٨. مريم خالص حسين , الحكومة الالكترونية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ,بغداد , العدد الخاص بمؤتمر الكلية ,٢٠١٣, ص ٤٥٥.

٢٩. سعود جايد مشكور واخرون , أمكانية تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق(تجارب دولية وعربية مختارة) , مجلة أبحاث ودراسات التنمية , جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج , الجزائر , العدد ٣ , ٢٠١٥ ,ص ٣٢ .

٣٠. مريم خالص حسين , الحكومة الالكترونية , مصدر سبق ذكره , ص ٤٥٦.

٣١. حامد عبد الحسين الجبوري , واقع الحكومة الالكترونية في العراق ,مقال منشور على موقع الفرات للدراسات والتنمية الاستراتيجية , تاريخ النشر 17-03-2019 ,متاح على الرابط : http://fcdrs.com/polotics/1221

٣٢. عامر ابراهيم قنديلجي ، الحكومة الالكترونية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان، ط ١ ، ٢٠١٥ , ص ٨٢ .

٣٣. حليمة بزاز , مصدر سبق ذكره , ١٧٤ .

٣٤. احمد حسن على , الحكومة الالكترونية بين التحديات والتنفيذ , مركز البيان للدراسات والتخطيط , ٢٠١٨/٧/٧ , متاح على الرابط :
https://www.bayancenter.org/2018/07/4586

٣٥. مسلم عباس , فيروس كورونا ومعوقات التعليم الالكتروني في العراق , شبكة نبأ المعلوماتية , الاحد ,٨ أذار , ٢٠٢٢ , متاح على الرابط :
https://annabaa.org/arabic/education/22450